الأمم المتحدة

DP/FPA/2010/15

Distr.: General
9 November 2009
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠
كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات
مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، وعقب التقرير الأول الذي أعده الصندوق عن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2009/1)، يسر المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا ثانيا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويقدم هذا التقرير آخر المستجدات عن الإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.7)، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2009/1، المشار إليها أعلاه. ويرد في مرفق منفصل متاح على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي (http://www.unfpa.org/exbrd/2010/2010_first.html) المزيد من التفاصيل عن توصيات مراجعي الحسابات وحالة تنفيذها. وعالج الصندوق أيضا مسائل

191109 181109 09-59917 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

متعلقة بمراجعة الحسابات في تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية المضطلع بها في عام ٢٠٠٨ (DP/FPA/2009/5)، الذي رفعه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩.

وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٨، يبين هذا التقرير الأولوية الممنوحة لكل توصية من توصيات مراجعي الحسابات. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كان الصندوق قد نفّذ ٥٩ توصية مقبولة من أصل ٦٠ من توصيات مجلس مراجعي الحسابات أو كان بصدد تنفيذها. وأرسى صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية متابعة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ووضع نظاما لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعلاوة على ذلك، حدد موظفو الإدارة العليا للصندوق التنفيذ على الصعيد الوطني باعتباره إحدى الأولويات الكبرى للمنظمة. وأدرج الصندوق تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بين مؤشرات أداء المنظمة والشعبة والموظفين، وهو مؤهل تماما لتنفيذ كل توصيات مجلس مراجعي الحسابات قبل المواعيد النهائية المشار إليها. ويسعى الصندوق أيضا إلى معالجة المسائل الهيكلية الأساسية.

أولا – مقدمة

١ – عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، وإلحاقا بالوثيقة DP/FPA/2009/1، يسر المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير الثاني عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5/Add.7). وفي الوثيقة A/63/474، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الأمين العام عن هذه المسألة المقابل له (A/63/169).

٢ – ويعرض هذا التقرير ما استجد من إجراءات اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/63/5/Add.7)، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2009/1. وقد تناول الصندوق أيضا مسائل تتعلق بمراجعة الحسابات في تقريره عن الأنشطة المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٨ (DP/FPA/2009/5)، وفي الرد الذي قدمه الصندوق على ذلك التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩.

٣ – وهذا التقرير مرتب على النحو الآتي:

أولا – مقدمة؛

ثانيا – حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛

ثالثا – المسائل الهيكلية؛

رابعا – الخلاصة؛

خامسا – التوصية.

٤ – وتطابق أرقام الفقرات في هذه الوثيقة تلك الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/63/5/Add.7).

ثانيا – حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٥ – يسر المدير التنفيذي أن يفيد بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد نفّذ ٥٩ توصية مقبولة من أصل ٦٠ توصية مقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أو كان بصدد تنفيذها. وسوف يكفل الصندوق، ضمن جهوده الرامية إلى تحسين الإدارة والرقابة والمساءلة، تنفيذ كل التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، ينخرط الصندوق في عملية دقيقة ترمي إلى معالجة المسائل الهيكلية المتعلقة بالتنفيذ الوطني، وهي الشاغل الرئيسي لمجلس مراجعي الحسابات.

٦ - وتماشيا مع التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/169)، يقدم الجدول أدناه موجزا لتنفيذ التوصيات حسب مجال المسؤولية. ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٥/٨، يبين الجدول أيضا الأولوية الممنوحة لكل من هذه التوصيات.

تنفيذ حالة التوصيات حسب مجال المسؤولية

الشعبة/المكتب القطري	عدد التوصيات	غير المنفذة	المنفذة	الجاري تنفيذها	الأولوية		
					عالية	متوسطة	منخفضة
شعبة الخدمات الإدارية	٣٥ (رفضت منها توصية واحدة)		٣٠	٤	٤	٣٠	
شعبة خدمات المراقبة	١		١		١		
شعبة الموارد البشرية	٨		٤	٤		٨	
المنسق التنفيذي، التنفيذ الوطني	٩		٦	٣	٤	٥	
مكتب المدير التنفيذي	١		١			١	
شعبة البرامج	٤		٣	١		٤	
المكاتب الإقليمية	١			١		١	
المكاتب القطرية	١		١			١	
المجموع	**٦٠**	**-**	**٤٦**	**١٣**	**٩**	**٥٠**	**-**

٧ - ويسر الصندوق أن يفيد بأنه قد نفذ ٤٦ من أصل ٥٩ توصية مقبولة مقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وهذا يمثل ٧٨ في المائة من التوصيات وزيادة قدرها ١٢ توصية منفذة منذ التقرير الأول (DP/FPA/2009/1). والصندوق في سبيله إلى تنفيذ التوصيات المتبقية، وعددها ١٣ توصية. ويتوقع الصندوق أن ينفذ بالكامل التوصيات المتبقية بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. وسيعمل الصندوق على تنفيذ ١٢ توصية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ وتوصية واحدة (مرتبطة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. أما موعد الإنجاز المستهدف لكل توصية من توصيات مراجعي الحسابات فهو مبيّن في الجدول المتوافر على الصفحة الإلكترونية للمجلس التنفيذي (http://www.unfpa.org/exbrd/2010/2010_first.htm).

٨ - وقام الصندوق، دعما لما يجريه من تحليلات، بتوزيع التوصيات في مجموعات حسب فئات المخاطر المحددة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة DP/FPA/2006/4. وقد وزعت التوصيات إلى الفئات التالية: (أ) المخاطر المتصلة بالعنصر البشري؛ و (ب) المخاطر المتصلة بالعمليات؛ و (ج) المخاطر المتصلة بالعلاقات؛ و (د) المخاطر المتصلة بالتكنولوجيا والنظم. وتوجز الفقرات التالية الإجراءات التي اتخذها الصندوق للتعامل مع التوصيات في كل فئة من فئات المخاطر. وسعى الصندوق لمعالجة التوصيات التي تنطوي على مخاطر شديدة، على سبيل الأولوية.

ألف - المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري

٩ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتعلقة بالتخطيط لتعاقب الموظفين، والترتيبات التعاقدية للموظفين المؤقتين، وتقييم أداء الموظفين، والتدريب، وإدارة الإجازات والإبلاغ عن حالات الغش.

١٠ - وتتضمن هذه المجموعة ثماني توصيات: توصية واحدة عالية الأولوية (التوصية ١٦٤)؛ وسبع توصيات متوسطة الأولوية (التوصيات ١٣٣ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٥٤ و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢). وقد نفذ الصندوق أربع توصيات متوسطة الأولوية (التوصيات ١٣٣ و ١٥٤ و ١٧٤ و ١٧٦). ويمثل ذلك ٥٠ في المائة من التوصيات في هذه المجموعة. ويتوقع الصندوق أن ينفذ التوصيات الأربع الأخرى في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠.

١١ - وتسعى التوصية ١٤٠ إلى تحسين أساليب تسجيل الحضور والإجازات. وقد تأخر التجهيز الإلكتروني لمعاملات الموظفين الخاضعين لإدارة المقر المتصلة بالغياب باستخدام نظام أطلس (الموجة ٢) بسبب مسائل تتعلق بتطوير النظام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنجز الصندوق تجارب استعمال الوحدات المعززة التي تتضمن تجهيز حالات غياب الموظفين المعينين دولياً، وكذلك الموظفين المعينين محلياً في المقر. وأشار البرنامج الإنمائي على الصندوق بأنه يمكنه الآن تحديد الموظفين الذين يتولون تجهيز معاملات الغياب إلكترونيا ويمكنه وضع المتطلبات الأمنية الضرورية. وبمجرد اكتمال هذه المرحلة، سيقدم البرنامج دورات تدريبية لتجديد المعلومات لفائدة الموظفين الذين يجهزون معاملات الغياب في المقر وسيرسل تعليمات مستكملة لمجهِّزي معاملات الغياب في الميدان، وذلك للاسترشاد بها في عملية إدخال بيانات الموظفين الفنيين الدوليين الميدانيين.

١٢ - وتشير التوصية ١٤٥ إلى ضرورة أن تحتفظ المكاتب القطرية بسجلات كاملة ودقيقة للإجازات. وقد اعتمد الصندوق اللامركزية في الاحتفاظ بسجلات الإجازات حيث أوكلها

إلى المكاتب القطرية. ووحدة تجهيز المعاملات المتصلة بالغياب في نظام أطلس متوفرة في المكاتب القطرية؛ وقام البرنامج الإنمائي بتدريب مراقبي الإجازات ومناوبيهم على استخدام وحدة تجهيز المعاملات المتصلة بالغياب للموظفين المعينين محليا فقط. ويسجل الصندوق يدوياً حالات غياب الموظفين المعينين دوليا في المكاتب القطرية إلى أن تُتاح نسخة مطورة من البرمجية في نظام أطلس (تطبيق الموجة ٢).

١٣ - وتسعى التوصية ١٨٢ إلى تحسين معدل تقديم المكاتب القطرية تقاريرها نصف السنوية بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة وعقود الخدمة. وقد استحدث الصندوق نظاما مستندا إلى شبكة الإنترنت لتمكين المكاتب القطرية من إدخال البيانات المتعلقة بأصحاب عقود الخدمة واتفاقات الخدمة الخاصة الحاليين. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الامتثال في ذلك ٦٨ في المائة. ولضمان أن تكون لدى الصندوق معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن مستخدميه من غير الموظفين، سيقوم الصندوق بتصميم تقرير لاستخراج هذه المعلومات من عنصر المالية في نظام أطلس من أجل تتبع حالة عقود الخدمة واتفاقات الخدمة الخاصة. وسيوفر هذا الحل بيانات حديثة وبذلك سيكفل التقيد الكامل بالمواعيد النهائية. والموعد النهائي لتنفيذ هذه التوصية هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٤ - وتشير التوصية ١٦٤ إلى أن وظائف ميزانية الدعم لفترة السنتين ينبغي أن تمول فقط من أموال ميزانية الدعم لفترة السنتين. واتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف على تعاريف تصنيف التكاليف في ما بين الميزانيات البرنامجية وميزانيات الدعم لفترة السنتين، فضلا عن التعاريف المواءمة لتصنيف تكاليف ميزانيات الدعم لفترة السنتين لمجالات التنظيم والإدارة ودعم البرامج، ووافقت عليها مجالسها التنفيذية في عام ١٩٩٧. وفي القرار ٢٦/٢٠٠٩، طلب المجلس التنفيذي إلى البرنامج الإنمائي واليونيسيف والصندوق الأمم المتحدة أن يتعاونوا على وضع شكل منسق لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وستكون إحدى نتائج هذا التعاون وضع تعاريف متفق عليها لتصنيف التكاليف. وبعد تأكيد هذه التعاريف، سيستعرض الصندوق جميع الوظائف لتحديد التصنيف الصحيح للتكاليف المتعلقة بالوظائف.

باء - المخاطر المتصلة بالعمليات

١٥ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتصلة بأنشطة الشراء والأصول، واستحقاقات الموظفين، وتقديم التقارير، وميثاق مراجعة الحسابات وتغطيتها، ورصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

١٦ - وتتضمن هذه المجموعة ٣٨ توصية. ولم يقبل الصندوق التوصية ٢٩٧. وثلاث توصيات منها عالية الأولوية (الفقرات ٤٣ و ٤٧ و ٣٧١)؛ و ٣٤ توصية متوسطة الأولوية (الفقرات ٢٦ و ٢٩ و ٥٤ و ٥٩ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٣ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٦ و ١٦٧ و ٢٥٩ و ٢٧٤ و ٢٩٠ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣١٦ و ٣٢١ و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٥٥ و ٣٥٩ و ٣٦٤ و ٣٦٧ و ٣٩٧).

١٧ - ونفّذ الصندوق توصيتين عاليتي الأولوية (الفقرتان ٤٣ و ٣٧١) و ٣١ توصية متوسطة الأولوية (الفقرات ٢٩ و ٥٤ و ٥٩ و ٦٧ و ٧٥ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٣ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٢٠ و ١٢٦ و ١٦٧ و ٢٥٩ و ٢٧٤ و ٢٩٠ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣١٦ و ٣٢١ و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٥٥ و ٣٥٩ و ٣٦٤ و ٣٦٧ و ٣٩٧). وهكذا يكون الصندوق قد نفّذ ٨٩ في المائة من التوصيات الواردة في هذه المجموعة. واستنادا إلى خطة منقحة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ، سينفّذ الصندوق التوصيات الأربع المتبقية على النحو التالي: ستُنفذ ثلاث توصيات (الفقرات ٢٦ و ٤٧ و ٧٢) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وستُنفذ توصية واحدة (الفقرة ١١٥) بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٨ - ولم يقبل الصندوق التوصية ١٦٧ في بداية الأمر. ومع ذلك، فقد توصل الصندوق إلى اتفاق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة على اعتبار هذه التوصية منفّذة.

١٩ - وتشير التوصية ٢٦ إلى أن على الصندوق أن يصفي المبالغ المستحقة الدفع لمدة طويلة من منح التعليم المصروفة للموظفين. وقد استرد الصندوق غالبية المبالغ التي ظلت مستحقة لمدة طويلة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وبالنسبة للمبالغ المتبقية، يقوم الصندوق بصفة منتظمة بمتابعة هذا الأمر مع البرنامج الإنمائي لضمان استرداد تلك الأموال. ويتوقع الصندوق أن تُسترد جميع السلف أو تكون قيد الاسترداد قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٠ - وتتعلق التوصية ٤٧ بتنفيذ أساليب إدارة مخاطر المشاريع للتخفيف من المخاطر الناجمة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووضع الصندوق استراتيجية للتخفيف من حدة المخاطر وذلك بالتشاور الوثيق مع البرنامج الإنمائي، وأدمجها في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيعمل الصندوق على استعراض وتنقيح استراتيجية التخفيف من المخاطر هذه بصفة منتظمة.

٢١ - وتشير التوصية ٧٢ إلى ضرورة التحقق من المعلومات التي توردها المكاتب القطرية في تقاريرها السنوية. وناقشت لجنة العمليات التابعة للصندوق هذه التوصية وقررت أن تدرج، في عملية ضمان الجودة، استعراض البيانات المستمدة من التقارير السنوية لعام ٢٠٠٨ التي أعدتها المكاتب الإقليمية والتحقق منها. وقام الصندوق بتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقارير السنوية للمكاتب القطرية لعام ٢٠٠٨ لتشمل بعدي ضمان الجودة والتحقق في عملية الإبلاغ لعام ٢٠٠٨. ونظرا لاعتماد الصندوق توجهاً إقليمياً وإعادة هيكلته التنظيمية، فقد بدأ العمل تدريجيا بُعد ضمان الجودة الواردة في المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالتقارير السنوية للمكاتب القطرية. ويبذل الصندوق جهودا منتظمة لتعزيز التماسك وضمان الجودة في عمليته المتصلة بتقديم التقارير السنوية. ومن أجل تبسيط عملية تقديم التقارير، يقوم الصندوق بوضع شكل مبسّط لذلك وسيزوّد المكاتب القطرية بتعليمات مفصلة لضمان تقديم تقارير تحليلية ذات جودة عالية.

٢٢ - وتشير التوصية ١١٥ إلى قيام الصندوق بقيد قيمة مخزونات البرنامج العالمي للسلع الأساسية المتعلقة بمنع الحمل في بياناته المالية. وقد كشف الصندوق عن قيمة المخزونات هذه في حاشية وردت في بياناته المالية لعام ٢٠٠٨. وسوف تقيّد هذه القيمة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وستُدرج في البيانات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

جيم - المخاطر المتصلة بالعلاقات

٢٣ - تضم هذه المجموعة التوصيات المتعلقة بالتفاعلات بين الصندوق وشركائه المنفذين وما يرتبط بها من عمليات، بالإضافة إلى منهجية حساب تكاليف الخدمات التي يقدمها الصندوق.

٢٤ - وتتضمن هذه المجموعة ١٣ توصية، خمس منها عالية الأولوية (الفقرات ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢٥٨)، وثماني متوسطة الأولوية (الفقرات ١٤٦ و ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٤٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥). وقد نفذ الصندوق أربع توصيات عالية الأولوية (الفقرات ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢٥٨) وخمس توصيات متوسطة الأولوية (الفقرات ٢٢١ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٨٠ و ٢٨٥). ويمثل ذلك ٦٩ في المائة من التوصيات في هذه المجموعة. ويتوقع الصندوق أن ينفذ التوصيات الأربع المتبقية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٥ - وتشير التوصية ١٤٦ إلى أن الصندوق طلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم تقارير مفصلة عن الإجازات المستحقة بحيث تكون متفقة مع الاعتماد المخصص للإجازات في البيانات المالية. ويشكل عدد أيام الإجازة المتراكمة التي ستحدد بدقة الالتزامات التقديرية

جزءا من تنفيذ معيار استحقاقات الموظفين من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقرر أن يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبالنسبة لجميع الموظفين المعينين دوليا ومحليا، من المتوقع أن يشمل التنفيذ المشترك للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ترتيبات للقيام بعملية تجهيز آلية ستصدر بواسطتها تقارير شهرية عن عدد أيام الإجازة المتراكمة تكون متفقة مع الاعتماد المخصص للإجازات في البيانات المالية.

٢٦ - وتتعلق التوصية ٢٠١ بعمل الصندوق على أن يتم تسجيل تقارير مراجعة الحسابات بشكل صحيح في قاعدة بيانات التنفيذ الوطني. ولتلبية هذه التوصية، يقوم الصندوق بتصميم نظام شامل مستند إلى شبكة الإنترنت لإدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني من أجل إدارة عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني على نحو أفضل - بدءا من مرحلة التخطيط، ثم إدخال تقارير مراجعة الحسابات في النظام، ثم المتابعة المنتظمة لتوصيات مراجعة الحسابات. والصندوق بصدد إجراء تجارب على نظام لإدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني سيدشّنه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من أجل دورة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٩. كما يعمل الصندوق على استحداث وسائل إضافية وتوفير الدعم للمكاتب القطرية، بما في ذلك إعداد دليل عن إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، ورسالة نموذجية لإسناد مهمة مراجعة الحسابات، ومسرد لمصطلحات تقارير مراجعة الحسابات، والاختصاصات المنقحة لمراجعة حسابات لعام ٢٠٠٩. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، سيستعين الصندوق بالترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لخدمات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني على أساس كل حالة على حدة، وذلك بالدرجة الأولى بالنسبة للبلدان التي تجد صعوبة في العثور على جهة محلية لتقديم خدمات المراجعة.

٢٧ - وتشير التوصية ٢٢٣ إلى ضرورة أن تكون المعلومات في قاعدة بيانات مشاريع التنفيذ الوطني كاملة ودقيقة، وضرورة أن يدرج الصندوق مؤشراً قابلا للقياس في السجل المتكامل لقياس الإنجاز لتقييم التقدم المحرز في تقديم تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نقل الصندوق قاعدة بيانات مشاريع التنفيذ الوطني إلى المنسق التنفيذي لشؤون التنفيذ الوطني الذي يتولى فريقه تسجيل ما قُدم من تقارير مراجعة الحسابات واستعراض ما أدخلته المكاتب القطرية في قاعدة البيانات. وقد سمح هذا الأمر بتحليل ومتابعة أكثر منهجية من قِبل وحدة تعمل بشكل مستقل عن الوحدات التي تضطلع بمهمة الرقابة الداخلية في الصندوق. ويقوم الصندوق بتصميم قاعدة بيانات جديدة لتحسين إدارة عملية مراجعة الحسابات من أجل مراجعة حسابات عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بإدراج مؤشر قابل للقياس في السجل المتكامل لقياس الإنجاز لتقييم التقدم المحرز في تقديم تقارير

مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، سيدرج الصندوق مؤشرا بشأن التنفيذ الوطني في استمارة تقييم وتطوير الأداء للموظفين المعنيين على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

٢٨ - وتدعو التوصية ٢٤٥ الصندوق إلى استعراض الفروق القائمة بين شهادات الإنفاق وتقارير مراجعة الحسابات ونظام أطلس وقاعدة بيانات مشاريع التنفيذ الوطني. وقام الصندوق بتحليل الفروق القائمة بين شهادات النفقات وتقارير نظام أطلس وقاعدة بيانات مشاريع التنفيذ الوطني، وهو بصدد تنفيذ عدة تدابير لتجنب مثل هذه الفروق في قاعدة البيانات الجديدة. وتشمل هذه التدابير إضافة أعمدة ديناميكية لبيانات النفقات إلى قاعدة بيانات التنفيذ الوطني، وتعديل الجداول الزمنية لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٩، وبدء اعتماد تقرير عن النفقات من نظام أطلس، سيشكل مصدرا لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني. وستصبح هذه التغييرات نافذة المفعول بالنسبة لدورة مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني لعام ٢٠٠٩.

دال - المخاطر المتصلة بالتكنولوجيا والنظم

٣١ - تضم هذه المجموعة التوصية ١٨٦، التي تشير إلى ضرورة أن تنفذ المكاتب القطرية خططا لاستمرار العمل واستعادة المعلومات بعد الأعطال الكبرى. وهذه توصية متوسطة الأولوية يتوقع الصندوق أن تُنفذ في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد زود الصندوق جميع المكاتب القطرية بنموذج يمكّنها من الاحتفاظ بخطط لاستعادة المعلومات بعد الأعطال الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بتوسيع نطاق نظام الملفات الإلكترونية ليشمل جميع الموظفين، بحيث يمكن بسهولة حفظ البيانات احتياطيا في نيويورك. أما بيانات المؤسسة فهي مشمولة فعلا بخطة لاستعادة المعلومات بعد الأعطال الكبرى معتمدة في المقر. واعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، سيقوم الصندوق في كل ليلة بحفظ نسخة احتياطية من جميع بيانات المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية في نيويورك. ويتابع مقر الصندوق والمكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية الأمر للتأكد من تنفيذ خطط لاستمرار العمل واستعادة المعلومات بعد الأعطال الكبرى.

ثالثا - المسائل الهيكلية

٣٠ - يعمل الصندوق بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة لتنسيق ممارساته العملية ومعالجة توصيات مراجعة الحسابات. وبما أن البرنامج الإنمائي هو الوكالة الرائدة في تنفيذ وحدة تجهيز المعاملات المتصلة بالغياب في نظام أطلس، فإن الصندوق يعتمد كثيراً على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة المسائل في هذا المجال. ويشمل ذلك تنفيذ أسلوب أطلس لمعالجة

المعاملات المتصلة بغياب الموظفين الدوليين والمعينين محلياً في المقر (التوصيتان ١٤٠ و ١٤٦)، وكذلك البدء في وحدة معالجة المعاملات المتصلة بغياب الموظفين المعينين دوليا في المكاتب القطرية (التوصية ١٤٥)، بما في ذلك توفير التدريب لدعم تنفيذهما. ويقوم الصندوق أيضا بمتابعة الموضوع مع البرنامج الإنمائي لضمان استرداد المبالغ المستحقة الدفع لمدة طويلة من منح التعليم المصروفة للموظفين.

٣١ - وفيما يتعلق بنظام أطلس، نفذ البرنامج الإنمائي وشركاؤه عددا من التدابير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهي كالتالي: (أ) جرى تطوير النظام إلى صيغة أحدث؛ (ب) تم ترحيل النظام إلى المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة في جنيف، الذي سيوفر قدرة استيعابية أكبر وأكثر مرونة لفائدة الشركاء في نظام أطلس؛ (ج) تم تحديد نقاط الضعف ومعالجتها. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة في نظام أطلس على حل أية مشاكل قد تنشأ فيما يتعلق بهذا النظام. وبالإضافة إلى ذلك، تُجهز الآن طلبات دخول نظام أطلس بواسطة نظام آلي يمنح سلفاً حقوق دخوله إلى الموظفين بحسب ألقاب وظائفهم، ويكفل الفصل المطلوب بين الواجبات. ولا بد من الحصول على موافقة كبير المديرين في المكتب على كل طلب من طلبات حقوق دخول نظام أطلس. وبفضل هذه التدابير، عزّز الصندوق البيئة الأمنية لنظام أطلس.

٣٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أنشأ الصندوق هيئة داخلية لاستعراض خطة المشروع ورصد تنفيذه. ويشمل ذلك إدارة المخاطر للتصدي لمخاطر عدم الوفاء بمعالم المشروع وتدابير التخفيف. وقرر عدد من منظمات الأمم المتحدة، من بينها البرنامج الإنمائي، تأجيل التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى عام ٢٠١٢. وفي ضوء اعتماد الصندوق على البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنظام أطلس وخدمات الموارد البشرية، قرر الصندوق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام نهج مرحلي، على أن تُنفذ بالكامل بحلول عام ٢٠١٢. وبسبب التأخر في تنفيذها، يواجه الصندوق تحديين رئيسيين هما: (أ) الحفاظ على الزخم، وهي مسألة يعالجها الصندوق من خلال الاستمرار في التنفيذ على مراحل؛ (ب) ضمان تنفيذ نظام أطلس تنفيذا منسقا وعلى مراحل مع الشركاء، وبخاصة مع البرنامج الإنمائي، في المجالات التي يكتسب فيها هذا الأمر أهمية بالغة.

٣٣ - وعلى نحو ما طلب المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠٠٩/٢٦، يتعاون الصندوق مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف من أجل تحسين أسلوب إعداد الميزانية، وذلك لكي تعرض كل

منظمة منها ميزانية واحدة متكاملة تضم جميع فئات الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الصندوق مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف لوضع خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف.

٣٤ - ويندرج التنفيذ الوطني ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتجاوباً مع قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ويشمل الأنشطة التشغيلية لتطوير منظومة الأمم المتحدة، يواصل الصندوق العمل مع الشركاء الآخرين للأمم المتحدة على تعزيز التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية ضمن سياق النهج المتسق إزاء التحويلات النقدية.

٣٥ - وسيواصل الصندوق انخراطه في مناقشات مع البرنامج الإنمائي والمنظمات الشريكة الأخرى بشأن كيفية تعزيز إدارة المخاطر من خلال تنفيذ إطار واستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة.

رابعا - الخلاصة

٣٦ - أدرج الصندوق تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، باعتباره مؤشراً على أداء المنظمة والشعبة والموظفين. وقام الصندوق بشكل كامل بترسيخ عملية متابعة توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين مؤسسياً. وترصد اللجنة التنفيذية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات كل ثلاثة أشهر، ويخضع مديرو جميع الشعب والوحدات للمساءلة عن متابعة جميع التوصيات ذات الصلة بالمراجعة الخارجية والداخلية للحسابات.

٣٧ - ونتيجة لذلك، نفّذ الصندوق، أو هو بصدد تنفيذ، جميع التوصيات المقبولة الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وعددها ٥٩ توصية، كما أكمل الإجراءات المتصلة بتنفيذ ٤٦ توصية. ويتوقع الصندوق أن ينفذ التوصيات كافة بحلول آذار/مارس ٢٠١٢، على أن تُنفذ غالبية التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

خامسا - التوصية

٣٨ - **قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2010/15) وبالإجراءات الإضافية التي يزمع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.**